

اليد ليس قيد او المراد بالقاب من شق الحضور الذي ولو في طرق البلد
 المخرق ولودون مسافة القصر ولو كان الميت في مركزه العيلة
 والمصلح مستعملها لكنها لا تستقط الغرض عن الحاضر عند الميت اذا
 لم يعلموا بصلاة غيره اما اذا علموا فمقتطعهم اما الحاضر باليد فلا
 يصلح عليه الا من حضره مرحومين ولو صلح على من مات في يومه او سنته
 وظهر في اقطار الارض حازوان لم يعرف عنه بل من لان الصلاة على القاب
 جائزة وتعيينه غير ظاهر من كان من اهلها وقت موته المعتبر
 وقته على المعتمد كما يتبين بان كان بالغاً عتقاً لذكر احرا صاهراً من نحو جدي
 قال وفي قوله حراً لا ينظر ولعل قوله طاهر من نحو جدي سبق فلم
 لان الكلام في الذكر لان غيره من غير اهل الوجوب لا يستعمل
 اي لا يوجب بصورته من غير جنازة قال زماناً يمكن فعلها اي الصلاة
 فيه ليس قيد كما عرف من كلامه قوله وهذا هو الظاهر وهو المعتمد
 كما عرف وان اوصى اي الميت به الغير في العتق فلا يجزئ في حقه
 حر عدل اي قريب كما تقدم من التعيين بعد ما قرب للزوج غير
 اما هو كان المرفه حق فيها بنسب الذكر فيقدم الام ثم الماهيم
 البنت ثم بنتها وهكذا ان لا يكون قاتلاً او فاسقاً او مقدر عاقل ولا بعد
 فلما استوى اثنين كابنتين او اخوين والتقدم في الاجانب بما تقدم
 به في سائر الصلوات لان الغرض منها الدعاء والمج في غيره والاي
 افراد كل صلاة ان امكن ثم المنهج وانظر اذا لم يرض الا بيهل حجج او
 يكره فقط ومفهوم قوله ويجوز على جنازة من يحرم فليجبر ويقدم
 الي الامام الخ المراد بالتقدم الي الامام ان يلبه من جهة قدميه وسن
 ان يجعل راس الرجل على راس الامام ورجلاه الي يمينه فلو خالف ذلك الملو
 ان كان خلاف الاول وراس المرأة عن يمين الامام موافقاً لما عليه
 وحل ذلك لكونه معظماً بين الرجل والمرأة عن يمينه فالمرأة في واجبا
 مشايخنا الصيغيين كما نقله عنه الشيخ النوري وراية بخلافه ومثلها
 للذي

قوله حرة مستعمل
 قوله حرة المستعمل
 قوله حرة المستعمل
 قوله حرة المستعمل
 قوله حرة المستعمل
 قوله حرة المستعمل
 قوله حرة المستعمل
 قوله حرة المستعمل
 قوله حرة المستعمل
 قوله حرة المستعمل

الحنة فيوض الرجل والصبي وتوجز المرأة الخنثى ولا يوض الصبي للرجل نه
 قال جزء ميت تحققت انفصاله منه حال موته او في حياته وما نعتبه
 فخرج المنفصل من حي اذا وجاه بعد موته فلا يصح عليه وسن حواره
 خروقه وودنه بخرقة هل يجب ثلاث خروق ما بقية اذا امكن ذلك من
 تركته كافي الحلة ام لا ويفرق بين الجزء والحلة كما هو قضية اطلاق هذه
 العبارة حرة سم على غير قلت الثاني هو الظاهر لا يقتصر على الخراف
 ومثل الغنل التيمم اذا كان محل تيمم كالوجه واليد وما لا يصلح الصلاة عليه
 اذا لم يكن محل تيمم وتعد رعيته فلا صلاة عليه كما قاله حل لا يصلح
 على الشعر الواحدة معتمد بخلاف الظاهر الواحد فيصلى عليه ويترك
 على قوله لا يصلح ولا يقبل اي الشعرة الواحدة بقصد الحلة فتعد
 نويته يصلح على حلة من غير فصل منه هذا الجزء حل قاله على الحلال
 اي وجوباً ان كانت بقيته غسلت ولم يصل عليها وتذبا ان كان قد
 صلح عليها فان لم تقبل البقية وجبت الصلاة على العضوية
 فقط فان نوى الحلة لم يصح فان شق في غسل البقية لم يجزئ نية
 الا اذا علق قاله مجاهد وهذه العبارة نية فلنحفظ ظاهره
 غير ظهور لوجود الراجحة في حد ذاته البينة والمقصود انما هو
 منع ظهورها ليل التوذي لحي حاله والظاهر الثاني وهو الاصح
 اي انها غير متلازمين كالصافي المانعة للجمع دون ظهور الراجحة فلا
 يكتفي بها التحريم ذلك في حقها هو ظاهر بالنسبة للتحديد والحقا
 لانه لا يحرم غسله فمراة المجموع او بالنظر للصلاة وما يصلح عليهم فتح
 الا وكسرها واثبات لشهادة الله فتهدي فعل بمعنى مفعول اي التوذي
 وقوله وقوله في ذلك منه انه يشهد على الامم يوم القيامة ولا يشهد لجنة حال موته
 واما غيره ويشهد يوم القيامة كذا قيل واستشكل بان الذي دلت عليه
 الاحاديث ان ارواح المسلمين تصل الجنة قبل يوم القيامة الا ان يقال المراد بال
 صلاصة موصاهن الجنة وعلى ما ذكره في تفسيره في فاعل قائل وهو